تطبق في الدولة المركبة ، وكل مطالبة بادخالها الى رحاب دولة بسيطة موحدة لا يمكن ان تفسر الا بانها دعوة صريحة الى احداث تبديل جذري في البنية الوحدوية للدولة ٠

وبما ان كل دعوة علنية الى اللامركزية السياسية كان من شانها ، في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٧٦ ، ان تسيء الى مخططات المنادين بها وتؤلب الراي العام عليهم ، فان اهل اليمين لم يجدوا من المناسب ان يفصحوا عن نياتهم ويجهروا بها ٠ لقد فضلوا ، كعادتهم ، ان يتبعوا اسلوبا لا يخلو من ذكاء ومرونة لبلوغ اغراضهم ٠

١ ـ ففي البداية اكتفوا بترداد كلمة « اللامركزية » بغرض التغطية والتمويه٠ لقد اقتصروا على التلويح بها وتعمدوا استعمال الكلمة مجردة من اي وصف، مع تركيز خاص على فكرة الدولة الموحدة ارضا وشعبا ٠ وكانوا يهدفون ، من وراء ذلك ، الى اظهار محاسن اللامركزية ، وتهيئة الاجواء والنفوس لتقبلها والاقبال عليها ، وجعلها بالتالي شعارا ومطلبا للمرحلة التي تلي فترة انتهاء الاقتتال ٠ ففي شهر آب (اغسطس) الماضي ، دعا الشيخ بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب ، في احد تصريحاته اليومية ، الى نوع من اللامركزية يتيح للمسيحيين « ان يكونوا احرارا في مناطقهم ٠٠٠ فلا تفرض عليهم تربية معينة لاولادهم او تاريخ معين للبنانهم ، او تراث يسحق تراثهم ٠٠٠ » (٢٢) ٠ واعلن بعده ، ابنه بشير ، رئيس المجلس الحربي للكتائب ، « رفض التقسيم رفضا باتا » ، ووصم كل من يبحث معه في موضوع التقسيم بالخيانة ، وصرح « بان نظام اللامركزية سيوفر المشاكل والمتاعب ويلزم كل منطقة بان تدير شؤونها وتعنى بتقدمها في اطار دولة موحدة ارضا وشعبا ٠٠٠ » (٢٣) ٠

٢ ـ وفي هذه الاثناء اخذت منشورات اليمين اللبناني تزخر باقوال المتطرفين حول استحالة التعايش بين اللبنانيين ، وتكون لبنان من عجينتين حضاريتين (٢٤) ٠ وكانت اوساط اليمين تذيع ، حينا بعد حين ، ما اسمته « بالاعتبارات » التي تحول دون استمرار التعايش المشترك بين المسلمين والمسيحيين ٠ ويمكننا تلخيص هذه « الاعتبارات » بما يلي :

ـ ان في لبنان حضارتين ، اسلامية ومسيحية ، والخلافات بينهما تتجلى في المعتقد والتاريخ ٠ فالاسلام يفرض على المؤمنين به حاكما مسلما وحكما اسلاميا ٠ وفي حكم اسلامي لا يبدو التعايش مع العلمانية ممكنا ، لان المسلم ينتمي الى دينه ، لا الى ارض وحدود وميثاق اجتماعي ٠

ـ ان القومية العربية ليست الا مرادفا للاسلام ، فاذا كانت وحدة تاريخ